وسط تراجع جميع مؤشراتها متأثرة بحالة عدم اليقين في الأسواق العالمية

136.9 مليار دولار تتبخر من بورصات الخليج في جلسة واحدة

تكبدت بورصات الخليج في نهاية جلسة أمس خسائر بلغت 136.98 مليار دولار وسط تراجع جميع مؤشراتها متأثرة بحالة عدم اليقين التي تسود الأسواق العالمية مع رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، إضافة إلى المخاوف من بطء الطلب على الخام في ظل سير الولايات المتحدة لفرض قيود على صادرات الوقود والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط التي هوت 6 في المئة تقريباً الجمعة الماضية، إضافة إلى استمرار الصراع العسكري الروسي الأوكراني وتأثيراته السلبية على النمو الاقتصادي العالمي.

وبحسب بيانات صادرة من شركة «كامكو إنفست»، فإن البورصة السعودية الخاسرة الأكبر في القيمة السوقية بين أسواق الخليج اليوم بفقدها 125.43 مليار دولار مع تراجع مؤشرها الرئيسي بنحو 4.4 في المئة، فيما جاءت البورصة القطرية ثانية مع تكبد القيمة السوقية لإجمالي الشركات المدرجة فيها خسائر بلغت 6.74 مليار دولار مع تراجع مؤشرها 3.52 في المئة، كما خسرت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 4.5 مليار دولار مع تراجع مؤشرها 3.33 في المئة.

كما فقدت القيمة السوقية للبورصة البحرينية 311.76 مليون دولار مع تراجع مؤشرها 1.05 في المئة. كما نزل مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية طفيفاً بنسبة 0.05 في المئة.

واقتفت أسواق المال بالمنطقة في تراجعاتها أثر نظيرتها العالمية، وخصوصاً بورصة «وول ستريت»، التي أغلقت على هبوط أسبوعي ملحوظ مع تراجع مؤشر داو جونز الصناعي في تداولات الأسبوع الماضي بنسبة 4.8 في المئة، ونزول مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 5.8 في المئة كما تراجع مؤشر ناسداك بنسبة 4.8 في المئة.

وعلى مستوى أسعار النفط، تراجع سعر العقود الآجلة لخام نفط برنت القياسي تسليم شهر أغسطس بنحو 7.3 في المئة، كما انخفض سعر خام نايمكس الأمريكي تسليم شهر يوليو الأسبوع الماضي بنسبة 9.2 في المئة وذلك تزامناً ومع توقعات استمرار تشديد السياسة النقدية حول العالم لوقف تسارع التضخم.

وبدوره، أوضح فايز الحمراني محلل أسواق المال إن الضغوط التي تتعرضت لها أسواق الخليج والسوق المالية السعودي تأتي على وقع المخاوف من ارتفاع وتيرة استمرار رفع الفائدة وتشديد السياسية النقدية وهو الأمر قلل من شهيه المستثمرين التعامل مع الأسواق المالية، مشيرا إلى أن ذلك الأمر تزامن مع الهبوط الكبير بالأسواق العالمية وأسعار النفط والتي هبطت مع نهاية تعاملات الجمعة الماضية بنسبة 6 في المئة تقريبا.

وأشار إلى أن السوق السعودي ما زالت النظرة له إيجابية رغم هبوطه بأكثر من 4 في المئة وذلك لانه يمر بمرحلة تصحيح سعري مستوجبة. وأوضح أن الدعائم الرئيسية لتلك النظرة الإيجابية هي ارتفاع أسعار النفط وهو ما ستدفع المملكة لخطط إنفاقية توسيعية خصوصا على القطاعات الغير نفطية. وبين أن المؤشر العام السعودي «تاسي» من الناحية الفنية يشير إلى تكوين طريق جديد للصعود وقمة تستهدف مستويات أعلى جديدة على المدى المتوسط.

البورصات الخليجية في نفق مظلم

الفائدة والفيدرالي

وبدوره، قال محمود عطا خبير الاستثمار بشركة يونيفرسال لتداول الأوراق المالية، إن رفع الفائدة ومضي الفيدرالي سوف يؤدي إلى رفع تكلفة التمويل وبالتالي سترفع الشركات الأسعار لتغطي ارتفاع تكلفة التمويل وربما بنسبة أكبر من ارتفاع تكلفة التمويل وهو ما يعيد المخاوف لدى المستثمرين الأفراد الذين يلجؤون للاقتراض للاستثمار بالأسهم.

وأشار إلى أن رفع الأسعار سيؤدي لارتفاع قيمة الإيرادات وارتفاع الإيرادات سيؤدي إلى ارتفاع أرباح الشركات ومن ثم سيؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهمها على المدى المتوسط والبعيد.

ولفت عطا إلى أن هناك مخاوف من تصريحات بشأن الاقتراب من الركود الاقتصادي.

وفي تصريحات صحفية قال محمد العريان، كبير المستشارين الاقتصاديين في شركة «إليانز»، إن التضخم الأمريكي قد يرتفع بصورة أكبر، وإن مخاطر الركود «تميل بطريقة سلبية في الوقت الراهن»، لافتاً إلى أن الوضع قد يزداد سوءاً أكثر بعد، وربما نصل بسهولة إلى تضخم 9 في المئة وفق هذا المعدل.

ومن جانبه، حث وزير الخزانة الأمريكي الأسبق لورانس سمرز مجلس الاحتياطي الفيدرالي على إدراك خطورة تسارع معدل التضخم إلى أعلى مستوى له في 40 عاماً، عندما يجتمع صُناع السياسة هذا الأسبوع، حيث تلوح مخاطر الركود في الأفق.

وتسارعت الزيادة بمؤشر أسعار المستهلك بالولايات المتحدة على أساس سنوي إلى 8.6 في المئة في مايو الماضي، وهو أعلى مستوى غير مسبوق في 40 عاماً، ما سيدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي على الأرجح لمواصلة دورة زيادة سعر الفائدة القوية.

وكان البنك الفيدرالي رفع معدل الفائدة 75 نقطة أساس الأربعاء الماضي، في أكبر زيادة منذ عام 1994، مع احتمالية تكرار نفس وتيرة الزيادة في اجتماع شهر يوليو المقبل. كما رفع بنك إنجلترا والبنك المركزي السويسري الخميس الماضي معدلات الفائدة أيضاً، وتزايدت المخاوف بشأن ركود الاقتصاد الأمريكي بفعل التشديد القوي للسياسة النقدية، مع خفض الاحتياطي الفيدرالي توقعاته للنمو ورفع تقديرات البطالة في عامي 2022 و2023.

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية، إن الأسواق الخليجية تأثرت بالمناخ السلبي الذي ساد الأسواق العالمية، لاسيما الأمريكية مع نهاية الأسبوع الماضي، وذلك نتيجة زيادة المخاوف حيال آفاق النمو الاقتصادي العالمي.

وأشار إلى أن القلق حيال تشديد السياسة النقدية لمعظم البنوك المركزية ساد مع ارتفاع أسعار الفائدة لمعالجة أزمة معدلات التضخم المرتفعة في ظل الصراع العسكري القائم في شرق أوروبا وتداعيات سلاسل التوريد.

وأوضح أن لجوء الفيدرالي الأمريكي لرفع أسعار الفائدة بشكل قوي والتوقعات بخطوات مماثلة في العام الحالي أدى إلى ازدياد المخاوف بأن يؤدي ذلك إلى تراجع النمو والضغوط التي ستشهدها الشركات وتأثير ذلك على معدلات الأرباح والتي قد تزيد من فرص حدوث ركود.

وأشار إلى أن العوامل التي أدت لتلك الخسائر المتفاقمة بأسواق الخليج اليوم هي التأثير سلباً على أسعار النفط والتي هبطت بشكل قوي مع نهاية الأسبوع الماضي.

صناديق التحوط والأسهم

وبدورها، قالت حنان رمسيس، الخبيرة الاقتصادية لدى شركة «الحرية لتداول الأوراق المالية»، إن ما يحدث اليوم هو مجرد مرحلة تصحيح فني مستوجبة بالأسواق تزامناً مع استفادتها وتحقيقها لارتفاعات متتالية منذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، والتي أوضحت أن الطاقة وسلاسل الإمداد والأغذية هي أهم مصادر الأزمة لارتفاع أسعارها القياسية بسبب الاحتياج الدائم لها الذي لا غنى عنه.

ولفتت إلى أنه وبسبب توافر الطاقة من نفط وغاز في منطقة الخليج، وارتفاع أسعارها إلى أرقام قياسية تفوق أسعار التعادل في العديد من الدول الخليجية، مما حقق فوائض في موازنات دول الخليج أثرت على اقتصاداتها بالإيجاب فارتفعت معدلات النمو وتم تطوير بيئة الأعمال وبنية الأعمال والتشريعات الاقتصادية الداعمة لتطوير النمو الاقتصادي، واستقدام استثمارات أجنبية جديدة ومعدلات الإتاحة للتملك للأجانب وتسهيل في توطين الاستثمارات الأجنبية بل والدخول في استثمارات مع شركات دولية عالمية في مجالات جديدة ومبتكرة.

بهدف دعم توسّع الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

«تريل رانر إنترناشيونال» تعين مروان عابدين المستشار الأول في دبي

أعلنت شركة «تريل رانر إنترناشيونال» المتخصصة في تقديم الاستشارات بمجال الاتصالات، عن تعيين مروان عابدين، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «فلاتريس» للاستشارات المالية التي تتخذ في دبي مقراً رئيسياً لها، بمنصب المستشار الأول للشركة. وسيدعم عابدين نمو شركة «تريل رانر» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تقديم المشورة لعملاء الشركة بشأن الأمور الواردة والصادرة.

وعلى مدى العشرين عاماً الماضية، قدّم عابدين المشورة لعدد من الحكومات والشركات والشركات متعددة الجنسيات وصناديق الأسهم الخاصة والمكاتب العائلية في المنطقة بشأن مسائل تخصيص رأس المال وجمع الأموال للديون والأسهم وإدارة الأزمات ونمو الأعمال. وشارك في صفقات تفوق قيمتها 40 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك عملية إعادة هيكلة شركة دبي العالمية التي بقيمة 26 مليار دولار أمريكي. واضطلع بدور فاعل في تطوير أسواق رأس المال للديون في دول مجلس التعاون الخليجي، ما أسهم في زيادة كبيرة في نطاق مصادر التمويل في المنطقة.

وشغل عابدين منصب الرئيس التنفيذي السابق لصندوق استثماري خاص في دبيّ، وتولّى سابقاً مدير مجلس إدارة مصرف «نور بنك»، وسلطة مدينة دبي الطبية، وشركة إعمار العقارية، حيث ترأس لجنة الاستثمار. وتولى منصب مدير إدارة الديون في دائرة المالية بحكومة دبي، ومنصب الرئيس التنفيذي لصندوق دبي للدعم المالي، وهو الصندوق مسؤول عن إعادة هيكلة الكيانات المرتبطة بحكومة دبي خلال الأزمة المالية التي حصلت عام 2009.

وفي هذا السياق، قال جيم هيوز، الرئيس التنفيذي لشركة «تريل رانر»: «نُعرب عن سعادتنا بأن نرحّب بالسيد مروان في شركة 'تريل رانر إنترناشيونال' فيما نواصل مسيرة النمو وتوسيع نطاقنا العالمي. ونفخر بدعم أولويات التنويع والخصخصة والرقمنة للاقتصاد في منطقتنا فيما تسعى فرق الإدارة إلى تحقيق طموحاتها العالمية

مروان عابدين

وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كل ذلك في ظل ارتفاع توقعات الجهات المعنية لخلق القيمة والتأثير الاجتماعي والبيئي، والحكم الرشيد. نحن متحمسون للفرصة المتوفرة أمامنا للنمو في هذه المنطقة الديناميكية للغاية، ولفرصة الاستفادة من خبرة مروان وقيادته ومشورته لخدمة عملائنا».

من جانبه، قال مروان عابدين: «يُشرّفني الانضمام إلى هذا الفريق من المهنيين المتخصصين في مجال الاتصالات الذين جعلوا شركة 'تريل رانر إنترناشيونال' شريك الاتصالات الأول للمؤسسات العالمية التي تستعد لتحقيق تحوّل جذري في أعمالها وتسعى لتحقيق نمو مستدام وخلق القيمة على المدى البعيد. وتجمع شركة 'تريل رانر' بين القدرة على تعزيز تحقيق نتائج ايجابية لعمليات الإدراج في البورصة وصفقات الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة والتقاضي وغيرها من العمليات الخاصة ذات المخاطر الكبيرة، وبين سجلها الحافل بإحداث تأثير إيجابي وطويل المدى على سمعة بعض الشركات الأكثر أهمية وسمعة في العالم. ويسعدني الانضمام إلى شركة 'تريل رانر' والمساهمة في المرحلة التالية من نموّها الدولي».

ويشغل عابدين حالياً منصب عضو مجلس إدارة صندوق «جلوبال بارتنرز بروبرتي فاند 1» في دبي وهو عضو في المجلس الاستشاري لمعهد الشرق الأوسط في العاصمة واشنطن، وخريج برنامج القيادة التنفيذية العالمية التابع لكلية إدارة الأعمال في جامعة ييل وحائز على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة ويك فورست.

«KIB» يطلق حملته الداخلية الدورية للتبرع بالدم

جانب من الحملة

ضمن إطار التزاماته المقترنة بتبني أفضل الممارسات المؤسسية المستدامة، وتحت مظلة برنامج إدارة البيئة والمجتمع وحوكمة الشركات (ESG)، قام بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً بإطلاق حملته الداخلية للتبرع بالدم، والتي نظمها في مقره الرئيسي بالتعاون مع بنك الدم المركزي في الكويت، وبمشاركة عدد كبير من موظفيه الذين تطوعوا للتبرع بدمهم، مساهمين بدورهم في تحقيق أهداف الحملة الصحية والإنسانية.

ويذكر أن KIB يقوم بتنظيم هذه المبادرة بشكل دوري، داعياً أعضاء فريق عمله كل فترة للتطوع فيها بما يتماشى مع أهداف برنامجه المجتمعي المتعلقة بتعزيز الصحة العامة. طامحاً في المقام الأول إلى دعم بنك الدم بما يلزم لتأدية دوره الحيوي في سد حاجة المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية المستمرة لتأمين كميات فائضة من الدم لمرضاها، ومن ثم إلى تحسين الصحة البدنية لأفراد مؤسسة KIB، من خلال عمليات التبرع بالدم التي تساعد على تنشيط الدورة الدموية والوقاية من الأمراض، كجزء من حثه وتشجيعه لهم على اتباعهم لأسلوب حياة صحي.

وفي معرض تعليقه على هذه المبادرة المجتمعية الصحية، أكد عبدالله الخميس، من إدارة التسويق ووحدة الاتصال المؤسسي في KIB، على إيمان البنك الراسخ بأهمية تنظيم دورات التبرع بالدم داخل المؤسسات الكبرى، منوهاً إلى مساهمتها في توسيع نطاق هذا النشاط الحيوي، نظراً للأعداد الكبيرة من الأشخاص المتواجدين داخل هذه المقرات وإمكانية تطوعهم للتبرع بالدم. كما أوضح أن ذلك يسهم بشكل كبير في تعزيز التوعية بضرورة التبرع، لما له من تأثير إيجابي وصحي على الفرد والمجتمع على حد سواء.

كما أشاد الخميس بالدور الفعال الذي يقوم به موظفو KIB لدعم وإنجاح هذه الحملة، من خلال حرصهم المتواصل على التطوع والتبرع بالدم بشكل مستمر، لافتاً إلى أن ذلك نابع عن إدراكهم التام بأن مشاركة الفرد الواحد في أي مبادرة خيرية يمكنه أن يحدث تغيير يعود بالنفع على المجتمع ككل. كما أثنى السرحان على جهود بنك الدم الكويتي ومساعيه لضمان زيادة احتياطي مخزون فصائل الدم المختلفة وخاصة النادرة منها، وكذلك على الأداء المتميز لكادره الطبي طوال الحملة واتباعه لكافة التدابير الوقائية أثناء سحب الدم وغيرها من الإجراءات.

وهنا تجدر الإشارة إلى التوسع الذي يقوم به KIB ضمن نطاق أنشطة برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية ليصبح أكثر شمولا على الصعيد الداخلي والخارجي، ويضم بين جنباته سلسلة من المبادرات المتنوعة والمتعددة الأهداف، بغية الوصول إلى جميع فئات المجتمع والعمل على تنميتها في مجالات عديدة، من أهمها الصحة العامة. ويشمل ذلك مبادرات التوعية بالصحة والوقاية النفسية والبدنية، والفعاليات الرياضية، كذلك تمكين الكوادر الطبية من الشباب الكويتي، علاوة على المساهمات الإنسانية والمشاركات الوطنية في الميادين ذات الصلة.

تقديرًا لدعمه وقيادته حملة التبرع التوعوية

بنك الدم المركزي يكرّم البنك الوطني

قدم بنك الدم المركزي الكويتي درعًا تكريمية لبنك الكويت الوطني تقديراً لدوره الاجتماعي الرائد والتزامه الدائم تجاه المجتمع ولاسيما مساهماته الأخيرة في رفع نسبة التوعية تجاه التبرع بالدم ولاسيما أثناء الجائحة.

وجرى التكريم تحت رعاية وزير الصحة الدكتور خالد السعيد، وتسلم مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني / محمد الصراف، الجائزة نيابة عن البنك بحضور ممثلين عن بنك الدم المركزي الكويتي وداعمين آخرين لبنك الدم من مختلف القطاعات وذلك في حفل تكريمي لشركاء بنك الدم المركزي الكويتي في فندق كراون بلازا.

وقد عبّر الصراف عن سعادته بالمبادرة التكريمية التي تأتي تكريساً للشراكة والتعاون مع بنك الدم المركزي الكويتي في دعم كافة المرضى والمحتاجين للدم ومساندة المجتمع قائلاً: «نعمل دائما على تسخير كافة إمكاناتنا من أجل دعم تحقيق تنمية المجتمع لاسيما أثناء مكافحة انتشار جائحة كورونا.

وأكد الصراف أن لدى بنك الكويت الوطني سجلاً اجتماعياً حافلاً بالمبادرات والمشاريع ما يجعله اليوم نموذجاً وطنياً يحتذى به في المسؤولية الاجتماعية.

وقال الصراف «على مدى أكثر من 7 عقود، كان خلالها البنك أكبر مساهم في التنمية المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص الكويتي، وهذه الحملة ليست الأولى التي ينظمها بنك الكويت الوطني دعماً لبنك الدم، إذ يواصل تنظيم الحملات المماثلة تعبيراً عن روح المشاركة الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية».

ويحافظ بنك الكويت الوطني على موقعه الريادي بين المؤسسات المصرفية في القطاع الخاص على الصعيد الإنساني، من خلال التزامه بدعم الهيئات والجمعيات الإنسانية والمبادرات الاجتماعية التي لها بصمات إنسانية واضحة وتضطلع بدور كبير في هذا المشروع.

جانب من التكريم